تعليق المشاركة في الإتحاد الإفريقي كآلية للحد من ظاهرة الإنقلابات العسكرية في إفريقيا

Suspend participation in the African Union as a mechanism to reduce the phenomenon of military coups in Africa

ط/د جيلاني فاطمة *

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، fatimadjilani22@gmail.com

د/ عبد المؤمن مجدوب

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، abdel.medjdoub@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2021 /10/04 تاريخ القبول2021/10/05 تاريخ النشر: 2022/01/01

ملخص:

عرفت ظاهرة الإنقلابات العسكرية انتشارا واسعا في الأوساط الإفريقية منذ ستينيات القرن الماضي فشكلت تهديدا مستمرا للأمن والإستقرار والبناء السياسي في إفريقيا، فما لبثت دول القارة الإفريقية التعافي مما خلفه الإستعمار من مظاهر التخلف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، حتى تصدرت الساحة السياسية الإفريقية موجة الإنقلابات العسكرية، لتمثل أحد أوجه إنعدام الإستقرار السياسي، وبغية الحد من الظاهرة وإحلال مظاهر الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة قام الإتحاد الإفريقي بتبني أجهزة وآليات جديدة تنطوي ضمنه، والتي من بينها الميثاق الإفريقي للديمقراطية والإنتخابات والحكم الذي يؤكد على ضرورة شجب التغييرات غير الشرعية للحكومات، إضافة إلى فرض عقوبات على مرتكبي الإنقلاب، كما يسند الميثاق نص المادة 30 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي، والتي تقر بالحفاظ على الأنظمة الدستورية للدول الإفريقية من خلال إجراءات تعليق المشاركة في أنشطة الاتحاد للدول التي تصل الى السلطة بطرق غير دستورية، وهو ما يؤكد دعم الاتحاد الإفريقي وسعيه نحو تفعيل مظاهر الديمقراطية، وكفل حقوق الشعوب في اختيار رؤسائهم، وكذا التصدي لظاهرة الانقلابات العسكرية التي قوضت جهود إرساء الديمقراطية، وشجعت أعمال التمرد.

الكلمات المفتاحية: الإنقلابات العسكرية، إفريقيا، الإتحاد الافريقي، المادة 30، تعليق المشاركة.

Abstract:

The phenomenon of military coups has spread widely in African circles since the sixties of the last century has posed a continuing threat to security, stability and political building in Africa, in order to reduce the phenomenon and bring about the manifestations of democracy and the peaceful transfer of power, the African Union adopted new mechanisms involving it, including the African Charter of Democracy and Elections and the government, which emphasizes the need to denounce the illegal changes of governments, It also confirms the text of Article 30 of the Constitutive Act of the African Union, which recognizes the preservation of the constitutional regulations of the African countries through the suspension of participation in the activities of the Union of States that reach power by unconstitutional

means, also affirms the support of the African Union and its efforts to activate the manifestations of democracy. The peoples in choosing their superiors, as well as countering the phenomenon of military coups that undermined democratization efforts and encouraged the insurgency.

Keywords: *Military coups, Africa, the African Union, Article 30 , Suspension of membershipp*

الشكل رقم (01): سحابة الكلمات الدلالية لتعليق المشاركة في الاتحاد الإفريقي إثر الإنقلابات العسكرية في إفريقيا

مقدمة:

الإنقلابات العسكرية أو الاستيلاء على السلطة بالقوة العسكرية، هي ظاهرة قديمة وممتدة إلى زمن قديم وحضارات مضت في مختلف دول العالم، إلا أنها أصبحت سمة بارزة تميز المشهد السياسي في القارة الافريقية إذ عرفت استفحالا منقطع النظير بعد نيل الدول الإفريقية للاستقلال، حيث وصل عددها إلى ما يقارب 200 إنقلاب ما بين الناجحة والفاشلة والتي قد تصل الى 16 إنقلاب في دولة واحدة فقط، وقد حاول الإتحاد الافريقي منذ قيامه السعي نحو تفعيل مظاهر الديمقراطية وتحقيق الإستقرار السياسي من خلال وضع قواعد صارمة ضد أي شكل من أشكال التغيير غير الدستوري للحكومات طبقا لنص المادة 30 من القانون التأسيسي وما أعقبها من مضامين الميثاق الإفريقي للديمقراطية والإنتخابات والحكم الذي يؤكد على رفض التغييرات غير الدستورية للحكومات كما يقر بفرض عقوبات على مرتكبي الانقلابات، بالإضافة الى تعليق مشاركة الدولة المعنية في الاتحاد الإفريقي إلى غاية تسوية الوضع.

ووفقا لما ورد نطرح الإشكال التالي:

هل يعتبرتعليق المشاركة في الاتحاد الافريقي آلية فعالة للحد من الانقلابات العسكرية في القارة الافريقية؟

ويندرج ضمن هاته الإشكالية مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل أصبحت الانقلابات العسكرية في افريقيا وسيلة مشروعة للتغيير السياسي؟
2. ما مدى إلتزام الاتحاد الإفريقي بدعم الشرعية والقضاء على حكم العسكر في إفريقيا؟
3. هل يعتبر تعليق المشاركة في الاتحاد الافريقي وسيلة ردعية تشل حركة الأنظمة غير الدستورية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات نطرح مجموعة الافتراضات التالية:

1. الالتزام بالمبادئ الديمقرطية وعدم احتكار السلطة من طرف الانظمة الحاكمة يحد من خيار الإنقلاب العسكري.
2. كلما زادت فعالية الاتحاد الافريقي في التطبيق الصارم للقوانين والمواثيق التأسيسية كلما زاد نجاح الإتحاد في القضاء على حكم العسكر في إفريقيا.
3. يتوقف نجاح آلية تعليق المشاركة في الإتحاد الإفريقي بمدى التنفيذ واكسابها صفة الشمولية في التطبيق على جميع الدول الأعضاء في الحالات التي تدعو إلى ذلك.

وللتحقق من صحة هذه الفرضيات نعتمد مجموعة الأدوات المنهجية التالية:

المنهج التاريخي باعتبار أننا نتعامل مع أحداث تاريخية، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة محل الدراسة وتحليل مختلف الأحداث، إضافة الى الإقتراب المؤسساتي القانوني لدراسة القوانين التأسيسية ومواثيق الإتحاد الإفريقي.

المحور الأول: الإنقلابات العسكرية في إفريقيا

قبل التطرق لتاريخ الإنقلابات العسكرية في إفريقيا، لابد بداية من توضيح مفهوم الإنقلاب العسكري، وطرح أهم التعاريف المقدمة من قبل الدارسين والباحثين في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

أولا:حول مفهوم الانقلاب العسكري

بداية لابد من الإشارة إلى مفهوم الإنقلاب العسكري "coup d'etat"، فقد أورد العديد من الباحثين تعريفات مختلفة، منها تعريف نورد لنجر للإنقلاب العسكري بأنه ""عمل متعمد القصد منه تحقيق أهداف محدودة مع إعتبار المخاطر التي تحف بهذا العمل".[1] (آدم هارون أحمد، 2010، ص 7)

كما يعرف بأنه الإطاحة المفاجئة للحكومة من خلال الإستيلاء السريع والحاسم على السلطة من قبل مجموعة عسكرية أو سياسية تحل محل الشخصيات العليا في السلطة. والإنقلاب قد لا يحتوي بالضرورة على انتفاضة جماهيرية [2] (Valery besong , https://bit.ly/2s7bp98).

ويعرف أيضا هو الإستيلاء على السلطة من خلال وسائل غير دستورية، وتتسم بالمفاجأة واستخدام القوة، ولابد من وجود دعم للانقلابيون من طرف جزء من الجيش وجزء من الطبقة السياسية على الأقل والمجتمع المدني، والإنقلاب يختلف عن الثورة في كون الأخير تقوم به مجموعة صغيرة عكس الثورة التي لها طابع شعبي واسع [3] (Toupictionnaire , https://bit.ly/2lINWaY).

ويعرف باول و ثاين Powell Jonathan and Clayton L. Thyne الإنقلابات بأنها محاولات غير قانونية وصريحة من قبل الجيش أو النخب الأخرى داخل جهاز الدولة لإزاحة السلطة التنفيذية، ويشير التعريف الى احتمال الانقلابات التي لا يقودها الجيش والتي قد تضطلع بها أي نخبة تشكل جزءا من جهاز الدولة [4] (Martin gassebner and others .https://bit.ly/2ktf39X)

ويعرف فاينر الإنقلاب بأنه "الإحلال القسري أو الجبري للمدنيين شاغلي السلطة بعناصر أخرى من القوات المسلحة" ، كما يعرفه رابابورت بأنه "حركة غير متوقعة مفاجئة، خادعة، عنيفة، وغير شرعية، خطيرة بالنسبة للمتآمرين تمامًا كما بالنسبة للضحايا الذين تستهدفهم الحركة، وهي من جانب العسكريين وتحتاج إلى مهارة عالية في التنفيذ وتستهدف تغيير الحكومة".

وصاغ وليام توبسون تعريفًا يقول فيه إنه "إزالة أو محاولة إزالة الحاكم رئيس الدولة بالقوات المسلحة من خلال إستخدام أو التهديد بإستخدام القوة"، وقدم ويلز تعريفًا آخر هو "الإستيلاء القسري على الجهاز الحكومي في الدولة من جانب العسكريين".[5] (آدم هارون أحمد، نفس المرجع السابق، ص 8)

فالإنقلاب العسكري هو عمل منظم، يتم من قبل أفراد الجيش في دولة ما، يقوم ضد حكومة قائمة بغرض إزاحتها من السلطة، كما تتعدد سماته وأهدافه إذ يحتوي على عنصري المفاجأة واللاشرعية، وغالبا ما يكون الهدف منه تحقيق غايات سلطوية وسياسية .

ثانيا: الإنقلابات العسكرية في إفريقيا

لقد كانت الإنقلابات جزءا من السياسة في العصور القديمة، وقد عرفت لدى حضارات مضت وعرفت تطورا ملحوظا في الدول الحديثة، ولكن في الوقت الذي بدأت تتراجع فيه في العالم ظهرت موجة من الإنقلابات في إفريقيا فبعد نيل الدول الافريقية الاستقلال تميزت السياسة بشكل عام باحتكار السلطة على أيدي القلة وتحجيم مشاركة الجماهير الإفريقية وهو الأمر الذي جعل الصراع على السلطة في معظم الاحوال عنيفا حيث اخذ شكل الانقلابات العسكرية، فأصبح طموح العسكر والقوى المدنية الحاكمة لتجاوز بديهيات الديمقراطية يمثل الخطر السياسي الأول في افريقيا[6] (https://bit.ly/2m54b29 ابراهام أبو العباس) ، فانتشرت موجة من الانقلابات العسكرية اجتاحت القارة الافريقية إذ مع حلول 1978 أصبح ما يزيد عن نصف دول القارة يحكم بواسطة العسكريين بل إن أكثر هذه الدول خضعت للحكم العسكري منذ استقلالها أكثر من فترة خضوعها للحكم المدني. فهناك أكثر من

200 انقلاب في أفريقيا منذ حقبة ما بعد الاستقلال، وأن أكثر من 50 في المائة منها ناجحة وأدت إلى تشريد رئيس الدولة، أو حل الهياكل الدستورية القائمة سابقا[7] (Regenald ntomba https://bit.ly/2lReS8o ,)، وفيما يلي يوضح الجدول تاريخ الإنقلابات العسكرية في إفريقيا الناجحة منها والفاشلة منذ 1960 إلى غاية 2019:

السنة	الناجحة	الفاشلة
1960	جمهورية الكونغو الديمقراطية	إثيوبيا
1961		الصومال
1962		السينغال
1963	طوغو، الكونغو، بينين	جمهورية الكونغو الديمقراطية
1964		غانا، تنزانيا، الغابون، جمهورية الكونغو الديمقراطية
1965	بنين، الجزائر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، بنين، بنين	بورندي
1966	جمهورية أفريقيا الوسطى، نيجيريا، أوغندا، غانا، بوركينافاسو، بوروندي، نيجيريا، بوروندي	توغو ، السودان
1967	توغو ، سيراليون ، بنين	غانا
1968	سيراليون ، الكونغو ، مالي	
1969	ليبيا ، السودان ، الصومال ، بنين	
1970		الكونغو وتوغو وغينيا
1971	اوغندا	سيراليون ، اوغندا ، السودان ، تشاد
1972	غانا ومدغشقر وبنن	الكونغو وبنين
1973	سوازيلاند ، رواندا	كوت ديفوار
1974	بوركينا فاسو ، نيجيريا ، إثيوبيا	أوغندا، أوغندا، أنغولا، جمهورية أفريقيا الوسطى، مدغشقر
1975	تشاد ونيجيريا	بنين ، السودان ، موزمبيق
1976	بوروندي	جمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر وأوغندا ومالي والسودان
1977	سيشيل	بنين والسودان والكونغو وتشاد وأنغولا وأوغندا
1978	جزر القمر ، غانا ، موريتانيا	مالي ، الصومال ، السودان
1979	غانا ، غينيا الإستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى	تشاد، غانا
1980	موريتانيا وليبيريا واوغندا وغينيا بيساو وبوركينا فاسو	زامبيا
1981	جمهورية افريقيا الوسطى وغانا	موريتانيا وغينيا الاستوائية وليبريا وغانا
1982	بوركينا فاسو	موريتانيا، جمهورية افريقيا الوسطى، زيمبابوي، كينيا، غانا
1983	بوركينا فاسو ، نيجيريا	غينيا الاستوائية، وليبريا، وغانا، والكاميرون، والنيجر
1984	غينيا وموريتانيا	غانا، الكاميرون
1985	السودان و ونيجيريا	ليبيريا وغينيا وليبيريا
1986	ليسوتو، أوغندا	غينيا الاستوائية
1987	بوروندي ، بوركينا فاسو	سيراليون ، جزر القمر
1988		اوغندا
1989	السودان ، جزر القمر	اثيوبيا
1990	تشاد	نيجيريا وزامبيا
1991	مالي ، ليسوتو	جيبوتي وتوغو وتشاد وتوغو

1992	سيراليون ، الجزائر	بوروندي ، بنين ، جزر القمر
1993	نيجيريا	غينيا بيساو وبوروندي
1994	غامبيا	بوروندي وليبيريا
1995		ساو تومي وبرينسيبي ، جزر القمر ، سيراليون
1996	سيراليون ، النيجر ، بوروندي	غينيا ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، سيراليون
1997	سيراليون	زامبيا
1998		غينيا بيساو
1999	النيجر وجزر القمر وكوت ديفوار	
2000		جزر القمر وسيراليون وكوت ديفوار
2001	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوت ديفوار، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، بوروندي، جزر القمر
2002	كوت ديفوار	
2003	جمهورية افريقيا الوسطى ، سان تومي وبرينسيبي ، غينيا بيساو	موريتانيا
2004		جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشاد، غينيا الإستوائية
2005	موريتانيا	
2006	تشاد	مدغشقر، كوت ديفوار
2008	موريتانيا، غينيا	
2009		مدغشقر
2010	النيجر	غينيا بيساو، مدغشقر
2011		جمهورية الكونغو الديمقراطية ، النيجر ، غينيا بيساو
2012	مالي، غينيا بيساو	كوت ديفوار، السودان
2013	افريقيا الوسطى، مصر	إرتيريا، بنين، تشاد
2014		غامبيا، بوركينافاسو، ليسوتو
2015		بورندي، بوركينافاسو
2016		غامبيا، بوركينافاسو
2017	زيمبابوي	غينيا الإستوائية
2019	السودان	الغابون

جدول رقم (01): يوضح قائمة الإنقلابات العسكرية في القارة الإفريقية منذ 1960 إلى غاية 2019

Source : Emile Ouédraogo , Advancing Military Professionalism in Africa, avaible in : https://bit.ly/2kGJKIF

من خلال الجدول نلاحظ أنه لا تكاد تمر سنة إلا وهناك دولة أو عدة دول إفريقية شهدت إنقلابا، فمن بين 55 دولة افريقية هناك 40 دولة عرفت انقلابات عسكرية، و23 دولة من اصل 40 عرفت 3 محاولات انقلابية على الاقل . وتعتبر كينيا والمغرب والكاميرون من بين البلدان التي لم ينجح فيها أي انقلاب[8] (Kazeem . https://bit.ly/2kiVroO) وتكمن الأسباب الرئيسية لانتشار الإنقلابات العسكرية في إفريقيا في تدهور الأنظمة السياسية الإفريقية، فالقوات المسلحة الساعية نحو الحكم، لا تحطم النظام المدني الذي يؤدي وظيفته بفعالية، بل تفرض سيطرتها وهيمنتها بلا جهد يذكر على البلد الخالي من الهياكل السياسية الفاعلة[9] (نبيل محمد دقيل، ص14) وعادة ما يتم تفسير دوافع الانقلابات العسكرية على أنها مجرد حب للسلطة إلا أنه هناك من يرى أنها ليس سوى جزء من دوافع متعددة منها [10] (زين الدين حماد، https://bit.ly/2lRtLrg): الدافع الثوري التغييري الهادف إلى تغيير

الوضع السياسي والإجتماعي، بعد امتناع الحكم القائم من قبول التغيير بالوسائل الديمقراطية، أو الدافع الدستوري كنشوب حرب أهلية أو فوضى عارمة مع عجز الحكومة عن ضبط الأمور مما يستدعي تدخل الجيش، أو قد يحدث الإنقلاب لدوافع أخرى متعددة كالدافع المصلحي للجيش، أو الانتهازي من خلال استغلال وضع غير طبيعي مثل حدوث فراغ دستوري فجأة، او لدوافع ايديولوجية.

فمن خلال التتبع التاريخي للوضع في افريقيا فإننا نلمس أن الإنقلابات العسكرية في افريقيا غالبا ما كانت بسبب الصراع على السلطة وعدم احترام الدساتير، وهذا ما يتوضح لنا من خلال القائمة التالية **لأهم رؤساء إفريقيا الذين تولو السلطة أو تمت إقالتهم منها عن طريق انقلاب**:

- **موبوتو سيسي سيكو Mobutu Sese Seko:** رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية لمدة 32 عاما، تولى السلطة بعد انقلاب على الرئيس جوزيف كاسافوبو سنة 1965[11] (The Editors of Encyclopaedia Britannica, https://bit.ly/2WUlwZK)، إلى غاية 1997 بعد الإطاحة به من طرف لوران كابيلا.
- **روبرت موغابي Robert Mugabe:** تولى السلطة في زيمبابوي لمدة 36 سنة، منذ 1980 كرئيس للوزراء، وانتخب كرئيس للجمهورية منذ 1987 الى غاية 2017 بعدما تمت إقالته من طرف الجيش، ليتولى الرئاسة بعده إمرسون منانغاوا، كما يعتبر أكبر رئيس في افريقيا بعمر 93 عاما.
- **معمر القذافي muammar gaddafi:** رئيس ليبيا لما يقارب 43 عاما بعد تدبيره لإنقلاب سنة 1969 على الملك إدريس السنوسي[12] (Mike Segar, https://bit.ly/2kGU8ju) تمت الإطاحة به إثر ثورة شعبية في ليبيا عام 2011.
- **جان بيدل بوكاسا Jean Bédel Bokassa :** رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى منذ 1966 بعد إطاحته لدافيد داكو، ونصب نفسه إمبراطور إلى غاية 1979، بعد الاطاحة به بانقلاب عسكري.
- **يوري موسيفيني Yoweri Museveni:** رئيس أوغندا منذ 1986، سنة 1981 شن بحرب عصابات ضد ميلتون أوبوتي بهدف الإستيلاء على الحكم، وأثناء الصراع استولى تيتو أوكيلو على السلطة لأشهر قليلة، ليتقلدها من جديد موسيفيني[13]، (عبير شوقي ذكي جرجس، العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا، https://bit.ly/2lRo5gY) ومزال رئيسا إلى غاية (سنة 2019).
- **تيودور أوبيانغ نغيما مباسوغو Teodoro Obiang Nguema Mbasogo:** رئيس غينيا الإستوائية منذ 1979 الى غاية يومنا هذا (2019)، تولى الحكم بانقلاب عسكري على فرانسيسكو ماسياس نغوما، ويصنف هذا النظام كأحد أكثر أنظمة الحكم فسادا في إفريقيا[14](https://bit.ly/2BJaDBF)
- **عمر حسن البشيرOmar Hassan al-Bashir :** رئيس السودان لمدة 29 سنة حتى ا2019، تولى الحكم سنة 1989 إثر انقلاب قاده ضد الصادق المهدي. وتمت إقالته سنة 2019عن طريق إنقلاب عسكري من طرف الجيش بقيادة أحمد عوض بن عوف.
- **إدريس ديبي إتنوIdriss Déby Itno :** رئيس تشاد منذ 1991 إلى غاية يومنا هذا (2019)، تولى الحكم عن طريق انقلاب عسكري على الرئيس حسين حبري.
- **يحي جامعYahya Jammeh :** رئيس غامبيا من 1996إلى غاية 2017 قاد انقلاب ضد الرئيس داوود جوارا سنة 1994.

حيث أثبتت أغلب محاولات الإنقلاب في الدول الإفريقية أن الهدف الذي يسعى اليه قادة الانقلاب هو السعي نحو السلطة وتحقيق المصلحة الشخصية فقد ربطت الانقلابات بشكل مباشر أو غير مباشر مع الطموحات

الشخصية والشغف للسلطة، فالتدخل العسكري لم يجر دائما لإنقاذ الأمم من العلل السياسية، يقول الراحل جون غارانغ: "إن الجيش بحكم التعريف غير ديمقراطي" وهناك من الدارسين من قال بأن الجيش لا يمكن لأن يساعد على تأسيس الديمقراطية في إفريقيا[15](حمدي عبد الرحمن وآخرون، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، ص11)، وهو ما يتضح من خلال عدم احترامهم لمبدأ التداول السلمي على السلطة والتنحي عن الحكم بالطرق السلمية، فغالبا ما كان التنحي بإنقلاب آخر أو بثورة شعبية.

وبالرغم من أنه هناك من يرى أن الانقلابات العسكرية لا تكون دائما في إطار المناهضة للديمقراطية أو زعزعة الاستقرار[16](ozan o.varol, the democratic coup d'etat, https://bit.ly/2kIt7MK) ، اذ قد يتدخل الجيش أحيانا بدون إرهاصات، وبدون إذن سابق، ودون أن يظهر أنه يسعى لتحقيق أي أهداف سياسية، سوى التواؤم والتكيف مع الظروف غير العادية التي تنشأ إثر الإطاحة بحكومة دكتاتورية أو نظام استبدادي من قبل ثورة شعبية [17](نبيل محمد دقيل فريد، ص22) إلا أن تقلد مناصب الحكم عن طريق الانقلاب العسكري لا ينتج عنه سوى دكتاتورية اخرى، فمهما كانت نوايا الجيش النبيلة ستظل دائما طريقة غير مشروعة للاستيلاء على السلطة. بغض النظر عما اذا كان الانقلاب جيدا أو غير جيد[18](Tomas cernohous, https://fr.scribd.com/document/58102293)، لأنه اذا تم الاقرار بأن الانقلاب جيد سنعرض انفسنا لمستقبل من الضباط في البلدان الافريقية تغتصب الحق باسقاط الحكومة إذا اعتقدو انها تتصرف ضد مصلحة الوطنية أو ضد مصلحة الجيش.

المحور الثاني: تجميد العضوية في الإتحاد الإفريقي قانون ملزم أم استثنائي

أولا: موقف الاتحاد الافريقي من الانقلابات العسكرية ضمن المواثيق والقوانين التأسيسة:

منذ قيام منظمة الوحدة الافريقية عام 1963، تبنت المنظمة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء واحترام السيادة الإقليمية لكل منها. ولعل هذا ما حال دون اتخاذ موقف مناهض للآليات غير الدستورية لتداول السلطة في دول القارة، وفي مقدمتها الانقلابات العسكرية، احتراما منها للشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وبالرغم من أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية يدين الإنقلابات العسكرية والإغتيالات السياسية، إلا أن الواقع يشير إلى سماح المنظمة بتمثيل كافة حكومات الدول الافريقية في أجهزتها، دون اكتراث بالطريقة التي أتت بها هذه الحكومة أو تلك سواء كانت دستورية أو غير دستورية، وقد بدأ موقف المنظمة يتغير تدريجيا منذ انتهاء الحرب الباردة، حيث بدأت تنتهج نهجا يقوم على رفض الانقلابات العسكرية، وذلك على أثر انتشار هذه الانقلابات من جهة، وظهور معالم النظام الدولي الجديد ومحاولته فرض أجندته السياسية وبخاصة فيما يتصل بدعم الديمقراطية والحكم الجيد من جهة أخرى[19] (شيماء محي الدين محمود، (2015)، ص31).

ونظرا للنتائج الكارثية التي خلفتها الانقلابات العسكرية في افريقيا من ازدياد لتردي الوضع الأمني والديمقراطي، فقد حاول الاتحاد الافريقي منذ قيامه التصدي لهذه الانقلابات طبقا لما ورد في أحكام القانون التأسيسي للاتحاد، حيث تنص المادة الرابعة الفقرة (ع) على ادانة ورفض التغييرات الغير دستورية للحكومات، وذلك من خلال ما نصت عليه **المادة 30 "لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الإتحاد"**، وتعتبر الانقلابات العسكرية من بين الحالات التي يتم اعتبارها تغييرات غير دستورية للحكومة، كما حددها **إعلان لومي** لعام 2000 "كل استيلاء على السلطة أو انقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا". كما ينص الإعلان على أنه في حالة تغيير غير دستوري للحكومة في دولة عضو، يتعين على رئيس المنظمة/ الاتحاد والأمين العام(رئيس المفوضية)، أن يعربا فورا عن ادانتهما لمثل هذا التغيير، ويطالبا بعودة النظام الدستوري وبعد هذه الادانة كرد فعل أولي، تمنح مدة أقصاها ستة شهور الى منفذي

هذا التغيير من أجل إعادة النظام الدستوري. وخلال هذه المدة يتم تعليق الحكومة المعنية من أجهزة صنع القرار في الاتحاد الافريقي[20] (تقرير الإتحاد الإفريقي حول منع التغييرات غير الدستورية للحكومات، 2010).
ويشكل **الميثاق الإفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم** 2007 دعما قويا للنظام القانوني الذي يحكم رد فعل الاتحاد الافريقي على التغييرات غير الدستورية للحكومات، إذ يفرض عقوبات أخرى أضافة الى تعليق المشاركة ، فحسب نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية والتي تشير إلى **" رفض وحظر وإدانة التغييرات الغير دستورية للحكومات في أي دولة عضو باعتبار ذلك تهديدا خطيرا للإستقرار والسلم والأمن والتنمية"**، كما تؤكد على الرفض القاطع للتغييرات غير الدستورية للحكومات الفقرة 10 من المادة الثالثة، كم تحدد المادة 23 من الفصل الثامن للميثاق الإفريقي للديمقراطية والإنتخابات والحكم الوسائل الغير الشرعية للوصول إلى السلطة كالتالي :

1- كل إستيلاء على السلطة أو إنقلاب عسكري ضد حكومة منتخبة ديمقراطيا.
2- كل تدخل من قبل مرتزقة لاستبدال جكومة منتخبة ديمقراطيا.
3- كل تدخل من قبل مجموعات من المنشقين المسلحين أو حركات متمردة لقلب حكومة منتخبة ديمقراطيا.
4- كل رفض من حكومة قائمة تسليم السلطة للحزب أو المرشح الفائز في إنتخابات حرة ونزيهة.
5- كل تعديل أو مراجعة الدساتير والوثائق القانونية بالصورة التي تتعارض مع مبادئ التناوب الديمقراطي على السلطة.

وطبقا لنص المادة 25 فإنه لا يجوز لمقترفي التغييرات الغير الدستورية للحكومات المشاركة في الانتخابات التي تجرى لإعادة النظام الديمقراطي. كما لا يجوز لهم شغل مناصب ذات ممسؤولية في المؤسسات السياسية للدولة. ويجوز محاكمتهم أمام الهيئة القضائية المختصة للاتحاد الإفريقي. مع امكانية فرض أشكال أخرى من العقوبات عليهم بما في ذلك فرض عقوبات اقتصادية، والتي وردت فقراتها كما يلي:

1- "عندما يلاحظ مجلس السلم والأمن وجود تغيير غير دستوري لحكومة في دولة ما طرف وتفشل المبادرات الدبلوماسية، يقرر المجلس تعليق حقوق مشاركة الدولة الطرف في أنشطة الإتحاد طبق لأحكام المادتين 30 من القانون التأسيسي و7(ز) من البرتوكول، ويصبح تعليق هذه المشاركة ساري المفعول على الفور.
2- غير أن الدولة الطرف التي يتم تعليق أنشطتها تواصل تواصل الوفاء بالتزاماتها تجاه الإتحاد وخاصة فيم ايتعلق بحقوق الإنسان.
3- رغم تعليق مشاركة الدولة الطرف، يحافظ الإتحاد على علاقات الدبلوماسية ويتخذ كل المبادرات لإعادة الديمقراطية إلى هذه الدولة الطرف.
4- لا يجوز لمقترفي التغييرات غير الدستورية للجكومات المشاركة في الإنتخابات التي تجرى لإعادة النظام الديمقراطي ، كما لا يجوز لهم شغل مناصب ذات مسؤولية في المؤسسات السياسية للدولة.
5- يجوز محاكمة مقترفي التغييرات الدستورية للحكومات أمام الهيئة القضائية المختصة للإتحاد الإفريقي.
6- يفرض المؤتمر عقوبات على أي دولة عضو ثبت أنها تحرض على التغيير غير الدستوري للحكومات في دولة أخرى أو تدعمه وفقا للمادة 23 من القانون التأسيسي.
7- يجوز للمؤتمر أن يقرر فرض أشكال أخرى من العقوبات على مقترفي التغييرات غير الدستورية للحكومات بما في ذلك فرض عقوبات إقتصادية.
8- لا ينبغي للدول الأطراف أن تستقبل أو تمنح حق اللجوء لمقترفي التغييرات غير الدستورية للحكومات.
9- تقدم الدول الأطراف للمحاكمة مقترفي التغييرات غير الدستورية للحكومات، أو تتخذ الإجراءات اللازمة لتسليمهم.

حيث يعتبر **مجلس السلم والأمن الإفريقي** الآلية التي يتفاعل من خلالها الاتحاد مع اي تغييرات غير دستورية، حيث نصت المادة 7 من البروتوكول في فقرتها الأولى، والمتعلقة بصلاحيات وسلطات المجلس، على منح المجلس سلطة فرض عقوبات عندما يحدث تغيير غير دستوري للحكومة في أي دولة عضو كما هو منصوص عليه في إعلان لومي[21](حمدي عبد الرحمن، (2011)، ص32).

ثانيا: الدول التي تم إلغاء مشاركتها في الاتحاد الافريقي اثر الانقلابات العسكرية:

طوغو 2005 بعد وفاة الرئيس غناسينغبي في 2005 أعلن الجيش نقل السلطة الى نجله فور غاسينغبي ايدياما لتفادي حالة فراغ السلطة، أدان الإتحاد الافريقي الاستيلاء على السلطة بطريق الاستخلاف، وأكد أنه يشكل انتهاكا سافرا وغير مقبول للدستور الطوغولي وقام الاتحاد يتعليق انشطتها الى غاية استعادة النظام الدستوري وتم رفع العقوبة بعد تنظيم انتخابات.

موريتانيا 2005 و2008: تمت الاطاحة بنظام معاوية ولد الطايع من قبل أعلي ولد محمد فال، وأدان الاتحاد الافريقي التغيير غير الدستوري للحكومة وتعليقه موريتانيا من المشاركة في أنشطته حتى استعادة النظام الدستوري وبعد اجراء انتخابات في 2007 وفوز سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ازال الاتحاد تعليق موريتانيا، ليتم تعليق مشاركتها مجددا بعد انقلاب 2008 وتم رفعه بعد انتخابات في 2009.

غينيا 2008: رد الاتحاد الأفريقي بسرعة على الانقلاب العسكري في غينيا بعد وفاة الرئيس لانسانا كونتي في ديسمبر، حيث علقت غينيا من أنشطة الاتحاد الإفريقي، لترفع العقوبة عنها بعد عودة النظام الدستوري.

مدغشقر 2009: أجبرت المؤسسة العسكرية بقايده اندري راجولينا الرئيس "مارك رافالو مانانا" على الاستقالة وتسليم السلطة إلى مجلس عسكري في مارس من العام نفسه، ليتم تعليق مدغشقر من أنشطة الاتحاد الأفريقي، حتى استعادة النظام الدستوري وهدد بفرض العقوبات إذا لم يحدث ذلك.

النيجر 2010، و**مالي** 2012، **جمهورية افريقيا الوسطى**2013 قام الاتحاد الأفريقي على الفور بتعليق هذه الدول من المنظمة وفرض عقوبات على قادة الانقلاب .ثم هدفت الوساطة والتدخل من الاتحاد الأفريقي والمنظمات الاقتصادية الإقليمية إلى إعادة هذه الدول إلى الحكم الدستوري ، وغالباً من خلال آليات انتقالية تتبعها الانتخابات.

مصر: علّق الاتحاد الأفريقي عضويتها عام 2013، بعد أن قام وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي باطاحة بأول رئيس مدني منتخب، وهو محمد مرسي يوم 3 يوليو 2013م، ويعلن تولي رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسًا مؤقتًا، ولكن المفاجأة أتت برفع العقوبات عن مصر واستمرار نشاطها بالاتحاد الأفريقي وهو ما وصفه البعض بفتح لنافذة الانقلابات العسكرية في أفريقيا مغلفة بشكل ديكوري للانتخابات، وفسر البعض ذلك أن الاتحاد الأفريقي رضخ لضغوطات إقليمة للتغاضي عن الإجراءات المتخذة ضد مصر[22](أسامة الصياد، http://www.noonpost.org/content/4170)، ورغم إعلان قائد الجيش عدم طمع الجيش في السلطة فإن عبد الفتاح السيسي أصبح رئيسًا لمصر بعد انتهاء الفترة الانتقالية عبر انتخابات رئاسية اقتصرت المنافسة فيها عليه وعلى حمدين صباحي عام 2014م[23](علاء الدين السيد، https://www.sasapost.com/military-coups-in-africa).

السودان: أعلن الإتحاد الإفريقي عن تعليق عضوية السودان، إثر الإنقلاب العسكري الذي قاده الجيش ضد الرئيس عمر البشير بتاريخ 11أفريل 2019، والذي أعلن عنه وزير الدفاع السوداني عوض بن عوف ، لتتم إعادة عضويتها من قبل مجلس السلم والأمن الإفريقي بتاريخ 06 سبتمبر 2019، بعد الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة بعد الإطاحة بعمر البشير.

على الرغم من أن الاتحاد الافريقي رفض نتائج الانتخابات العسكرية، وقام بتعليق عضوية الدول التي وقعت فيها الانقلابات، والتلويح بفرض عقوبات، وارسال وفود لإقناع العسكريين بإعادة الحكم المدني. إلا أن الاتحاد الافريقي ومجلس السلم والأمن، أصبح يواجه صعوبة في ارضاخ المؤسسة العسكرية في العديد من الدول الإفريقية بانتهاج النهج الديمقراطي، وتسليم السلطة للحكم المدني، ففي بعض الحالات ، قام قادة الانقلاب ببساطة بتبديل الزي العسكري الخاص بهم لزي رسمي ، عن طريق الانتخابات وإقناع الاتحاد الأفريقي بأنها أصبحت الآن محترمة.

إن مثل هذه الأحداث تقوض جهود الاتحاد الافريقي والكتل الاقليمية الاخرى لدفن تاريخ القارة عن طريق اطلاق النار أو سجن شاغل الوظيفة، إن التسامح الدولي للانقلابات يجعل الرؤساء من غير المرجح أن يقوموا باصلاحات لا تحظى بشعبية، مثل خفض الميزانيات العسكرية أو رفع الضرائب على المصالح التجارية، لأن هذه الجماعات يمكن أن تنتزع الرئاسة مع الافلات من العقاب. كما يشجع الرؤساء على شراء جنرالاتهم من خلال الفساد والصفقات التجارية المربحة.

الخاتمة:

من خلال هاته الدراسة استخلصنا ما يلي:

- أن أغلب انظمة الحكم في افريقيا لاتمنح الفرصة للتغيير الديمقراطي والسلمي بالتالي فنظرية الانقلاب العسكري واردة وقد تفرض نفسها في افريقيا في الكثير من الحالات، ولكن لا يجب أن يجعل الانقلابيين ذلك كذريعة لشرعنة أنفسهم واغتصاب حقوق الشعوب في اختيار رؤسائهم والاستحواذ على السلطة، بل

يجب أن تمثل الانقلابات وسيط للانتقال السياسي من مرحلة الديكتاتورية والتسلط إلى مرحلة الديمقراطية بتنظيم انتخابات حرة يستبعد فيها القائمون بالانقلاب لضمان عدم طمعهم في الاستحواذ على السلطة.

- ان تطبيق الاتحاد الافريقي لآلية تعليق المشاركة للدول التي يتم فيها الوصول الى الحكم بطرق غير دستورية، إنما هو دليل على سعي الاتحاد إلى ترسيخ مظاهر الديمقراطية ومحاولة للقضاء على الأنظمة التسلطية والدكتاتورية، نظرا لما تعود به هذه المحاولات الانقلابية من آثار سلبية على الدولة والشعب فمعظم الانقلابات العسكرية التي تمت في افريقيا لم ينشأ عنها سوى تدمير للدولة، حيث أن القوة النسبية للمؤسسة العسكرية أمام ضعف المؤسسات المدنية السياسية وعجزها عن إقامة النظام والإستقرار في الدول الإفريقية هو أهم أسباب تواصل الحدوث المتكرر للإنقلابات العسكرية، بحيث أصبحت النظم الإفريقية تتصف بكونها إما نظم إنقلابية أو واقعة تحت التهديد الدائم بالإنقلاب، وهو ما ساهم بالدفع نحو الفوضى والإنهيار العام للدولة في إفريقيا.
- فالبرغم من جهود الاتحاد الافريقي في تشديد خطه تجاه صناع الانقلاب بتعليقهم عن المنظمة وقيادة الجهود الدبلوماسية لاستعادة الديمقراطية، إلا أنه لابد من الإقرار أن تعليق المشاركة للدول التي تحدث فيها إنقلابات عن أنشطة الإتحاد الإفريقي، لا تعتبر آلية ردعية من شأنها الحد من مثل هاته الظاهرة، ونستحضر هنا التجربة المصرية فقد تم تعليق عضوية مصر اثر الانقلاب الذي قام به عبد الفتاح السيسي ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي إلا ان الاتحاد اعاد العضوية لمصر بعد اجراء انتخابات وفوز السيسي وذلك بالرغم من انه يمنع على المشاركين في انقلاب ما المشاركة في الانتخابات، وهو ما يعرض نفوذ الاتحاد الافريقي للخطر.

لذلك يتعين على الاتحاد الافريقي القيام بتعديلات جذرية في هذا القانون لاكسابه صفة الردعية والالتزام الصارم به دون ترك ثغرات تتيح بل وتشجع على مثل هذه الظواهر في افريقيا دون الخضوع لمساءلة او على الاقل لعقوبة ذات أثر.

المصادر والمراجع:

أولا/ الكتب:

-حسن عبد الرحمن حمدي وآخرون،(2015)، الجيوش والتحول الديقراطي في إفريقيا، القاهرة: منتدى العلاقات العربية والدولية.

-حسن عبد الرحمن حمدي، (2011)، الإتحاد الإفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية.

-جرجس عيبر شوقي ذكي، (2015)، العلاقة بين الدين والسياسة في إفريقيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

-محي الدين محمود شيماء، (2015)، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا (دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا)، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

ثانيا/ الرسائل العلمية:

-آدم هارون أحمد إنتصار، (2010). أسباب الإنقلابات في إفريقيا: منذ عام 1969 السودان أنموذجا (رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، السودان)، متوفر على الموقع التالي:https://bit.ly/2YtdW9q ، بتاريخ 22-05-2019.

ثالثا/ االدوريات

1- العربية:

-فريد نبيل محمد دقيل، وعبد الوهاب محمد عصام، (جوان2002)، المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، مجلة دراسات إفريقية، القاهرة، العدد السابع والعشرون. متوفر على الرابط التالي: http://dspace.iua.edu.sd بتاريخ 13-8-2018.

2- الأجنبية:

- Martin gassebner and others, (August 2016), when to expect a coup d'etat, avaible at: file:///C:/Users/Admin/Downloads/SSRN-id2851758.pdf . 12-5-2018
- Valery besong, (2005) , coup d'états in africa: the emergence, prevalence and eradication. https://web.stanford.edu/ 2017/10/26

رابعا/ التقارير والقوانين والمواثيق التأسيسية :

-القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.
-القانون التأسيسي لمجلس السلم والأمن والإفريقي.
-الميثاق الإفريقي للديمقراطية والإنتخابات والحكم.
-تقرير رئيس المفوضية عن منع التغييرات غير الدستورية للحكم وتعزيز قدرات الاتحاد الافريقي على ادارة مثل هذه الاوضاع، الدورة العادية الرابعة عشر، 2010 متوفر على الرابط التالي: http://www.peaceau.org/uploads/assembly-au-4-xiv-a.pdf 2018/05/12

خامسا/المواقع الإلكترونية:

-https://au.int/fr/ موقع الإتحاد الإفريقي.
-https://africacenter.org/ موقع المركز الإفريقي للدراسات الإستراتجية.
-https://www.britannica.com
-أسامة الصياد، القارة السمراء تاريخ من الانقلابات، 2014. متوفر على الرابط التالي: http://www.noonpost.org/content/4170 بتاريخ: 05-11-2019.
-ابراهام أبو العباس، سيناريوهات الانقلابات في افريقيا: موريتانيا ومالي والسنغال وسلحل العاج، 2012/03/20. على الرابط: http://www.kiffainfo.net/article788.html#.VLu0gC5HLIW بتاريخ: 2017/10/14.
-زين الدين حماد، كيف تصنع انقلابا عسكريا ناجحا، على الموقع التالي: https://eipss-eg.org/wp-content/uploads/2016/05/ بتاريخ: 2019/08/15

-عـلاء الـدين السـيد، (2014)، الأنقلابـات العسـكرية فـي القـارة الإفريقيـة فـي الألفيـة الجديـدة، متـوفر علـى: https://www.sasapost.com/military-coups-in-africa/، بتاريخ 15-07-2018

-Toupictionnaire: le dictionnaire de politique, www.toupie.org . 26-10-2017

-Regenald ntomba, why are military coups going out of fachion in africa, 2015. http://newafricanmagazine.com11/08/2019

-https://qz.com/africa/1130009 What is a coup? These 40 African countries could help explain

-Emile Ouédraogo , Advancing Military Professionalism in Africa, avaible in : https://bit.ly/2kGJKIF 05/12/2019